



تقرير مُلخّص عن أهم المرئيات والملاحظات الواردة حول

مشروع (الدليل الإجرائي للائحة تنظيم عمل الأسر المنتجة)

مقدمة

إنفاذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٤٧٦) وتاريخ ١٥/٠٧/١٤٤١هـ، والذي نصّ في البند (خامساً) على الآتي: تعديل البند (ثالثاً) من قرار مجلس الوزراء رقم (٧١٣) وتاريخ ٣٠/١١/١٤٣٨هـ، ليُصبح بالنص الآتي: "على كل جهة حكومية عند إعداد مقترح ذي صلة بالشؤون الاقتصادية والتنمية لمشروعات قواعد أو لوائح أو قرارات وما في حكمها ذات طابع تنظيمي - مما هو داخل في اختصاصها ولا يتطلب الرفع عنه - أن تنشره على المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، بما يمكن الجهات والأفراد المعنيين بأحكامه من إبداء ملاحظاتهم وملحوظاتهم حياله، ومن ثم تنشر ملخصاً بأهم ما تضمنته هذه المرئيات والملحوظات على المنصة. وللجهة تقدير نشر المقترحات ذات الصلة بالشؤون الأخرى وملخصاً للمرئيات والملحوظات التي أبدت في شأنها".

معلومات عن المشروع

- اسم المشروع: مشروع الدليل الاجرائي لللائحة تنظيم عمل الأسر المنتجة.
- الهدف من المشروع: يهدف المشروع إلى تفسير اللائحة التنظيمية لعمل الأسر المنتجة من خلال:
 - ١- تعريف الأسر المنتجة.
 - ٢- تحديد الأنشطة التي يمكن للأسر المنتجة ممارستها داخل المسكن أو خارجه.
 - ٣- تحديد الشروط والضوابط الخاصة بأنشطة الأسر المنتجة.
 - ٤- تحديد الشروط للمكان الذي تمارس فيه الأسر المنتجة الأنشطة المتعلقة بالصحة العامة.
 - ٥- آلية الحصول على الخدمات المالية وغير المالية.
 - ٦- تحديد الأدوار والمسئوليات للجهات المشرفة على أنشطة الأسر المنتجة.
- وصف موجز عن المشروع: (ملخص بأهم أحكام المشروع، والأثر التنظيمي له).
 - الباب الأول: التعريفات والأهداف.
 - الباب الثاني: الجهات ذات العلاقة بتنفيذ أحكام اللائحة.
 - الباب الثالث: التسجيل لأنشطة الاسر المنتجة.
 - الباب الرابع: خدمات دعم ورعاية الأسر المنتجة.

الأثر التنظيمي للمشروع:

- تحويل الأسر المنتجة إلى كيانات معرفة تمارس أنشطتها من خلال شهادات تسجيل معتمدة من البنك وتسهيل أعمالها من خلال زيادة مشاركة الجهات الحكومية المشرفة على أنشطتها في وضع الدليل الإجرائي المنظم لأعمالها.
- نوع المشروع: حصر رأبي العموم لهدف تحديث (الدليل الإجرائي المفسر لأحكام اللائحة التنظيمية لعمل الأسر المنتجة)
 - الجهة المسؤولة: بنك التنمية الاجتماعية - اللجنة الدائمة للأسر المنتجة
 - الجهات المشاركة: لا يوجد
 - القطاع المستفيد أو المُستهدف من المشروع: قطاع العمل والرعاية الاجتماعية
 - القطاعات التي قد تتأثر من هذا المشروع: لا يوجد.
 - مدة الاستطلاع: (بالأيام)

مُلخّص عن نتائج الاستطلاع:

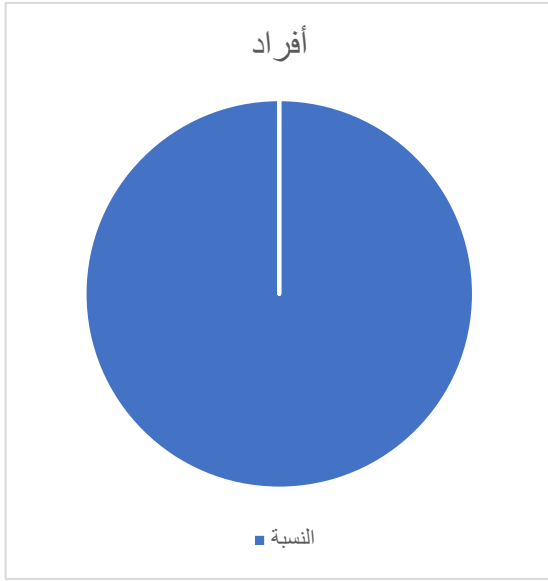
الوسائل المُستخدمة لنشر المشروع

تستخدم الجهات الحكومية العديد من الوسائل لاستطلاع مرئيات العموم حول مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها، ومن ذلك:

- المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية (منصة استطلاع).

بيان عن المرئيات والملحوظات

- عدد المشاركين في الاستطلاع من كافة الوسائل المستخدمة للنشر: (١٢).
- الجهات الحكومية المشاركة بإبداء مرئياتها حول المشروع: لا يوجد
- مجموع المرئيات الواردة على المشروع من جميع المشاركين: (١٢).
- عدد المؤيدين وغير المؤيدين للمشروع: المؤيدين (١) الغير مؤيدين (٠).
- نوع المرئيات الواردة: تشريعية
- توزيع نسبة المشاركة في الاستطلاع على فئات القطاع العام والخاص والعموم المشاركين في الاستطلاع: لا يوجد



الفئات المشاركة في الاستطلاع	
100%	أفراد

أهم المرئيات والملاحظات الواردة

الإجراء المتخذ	المرئيات العامة
<p>إجراء: سيتم عرض مقترح فتح محلات في واجهة المنازل على الجهة المشرعة لذلك (وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان) خلال نهاية الربع الأول من ٢٠٢٢ م.</p> <p>توضيح: تم تكوين فريق من البنك ووزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان ووزارة الداخلية لمعالجة البيع العشوائي (البسطات) وسيتم إصدار تشريع منظم بهذا الخصوص.</p>	<p>السماح للأسر المنتجة في فتح محلات بيع في واجهة منازلهم كمشروع أسرة مثل ما شاهدناه في كثير من الدول الأخرى ... يجب تنظيم واستقطاب ودعم بسطات الشوارع في جميع الأحياء بسطات بيع شاي وقهوه وماء ومشروبات نكهات يجب توفير لهم الدعم وتخفيف الشروط والاشتراطات التي أصبحت عقبة امام الكثير من الشباب والفتيات لفتح مشاريعهم الصغيرة وعندما نتصفح الشروط كانها مخصصة لكبار المستثمرين يجب مراجعة الكثير من الاشتراطات وطريقة الدعم ومعالجة مشكلة المواصلات والتي تعتبر عائق لكثير من ابناء الأسر المنتجة</p>
<p>إجراء: سيتم دراسة وتطبيق التغيير الموسمي للأنشطة من خلال المنصة في حال موافقة الجهات الحكومية المشرفة الممثلة في اللجنة الدائمة للأسر المنتجة على المقترح في الإصدار القادم والمقرر إنجازه في الربع الأول من ٢٠٢٢ م.</p>	<p>(يجب الاقتصاد على ممارسة النشاط المسجل، ولا يجوز تغييره إلا بموافقة من البنك) نص اللائحة. التعليق: لماذا لا يمكن تغيير النشاط؟ نقترح إتاحة تغيير النشاط طالما أنه تحت نفس التصنيف أو النشاط الرئيسي دون الحاجة للرجوع للبنك ويكون التحديث بشكل آلي من خلال البوابه مما يتيح لنا كأصحاب عمل حيز من الحرية للتنقل بين النشاطات خلال العام لمواكبة المواسم ضمن نطاق الأنظمة.</p>
<p>إجراء: سيتم إتاحة منافذ البيع من خلال منصة الاسر المنتجة خلال الربع الثاني من العام ٢٠٢٢ م.</p>	<p>السلام عليكم نقترح توفير منصبه موحدة شاملة للتسجيل والتسويق بحيث تتيح للأسر المنتجة البيع في مواقع معينه بصيغة عقود على سبيل المثال يكون هناك قائمة بمقاصف المدارس/الجامعات المتاحة وتكون المدرسة مسجلة في النظام بحيث يستطيع المتقدم اختيار المدرسة/الجامعة بناء على الموقع/عدد الطلبة... الخ. وبالمثل للمواقع الأخرى التي تعتبر مؤقتة ولكن لها تنظيم وتخطيط مثل موسم الرياض والمعارض</p>
<p>توضيح: تم إطلاق برنامج تجسير الاسر المنتجة لتحويل الراغبين منها إلى منشآت أعمال مستدامة.</p> <p>توضيح: تم اشتراط عدم وجود سجل تجاري للحصول على شهادة سجل أسرة منتجة لإتاحة الفرصة للأسر المنتجة للحصول على خدمات الدعم والرعاية واقتصار ذلك عليها.</p> <p>توضيح: تم الطلب من هيئة الغذاء والدواء تقديم الدعم اللازم لتسجيل المنتجات وبالنسبة للتعاقد مع المختبرات سيتم مراعاة ذلك.</p>	<p>السلام عليكم ورحمة الله وبركاته بعد الاطلاع على اللائحة نقترح الاتي : ١. يتم توضيح المسميات مثل الاسر المنتجة التي لا ترغب في التطور والخروج من المنزل والمستثمرين من المنزل الذين يرغبون في التحول الى منشأة صغيرة. ٢. تواجد السجل التجاري للأسرة المنتجة يجب ان لا يكون عائق او سبب لرفض التقديم في منصة الاسر المنتجة بالعكس لتستطيع الاسر المنتجة المشاركة في المعارض الدولية والتي هدفها توسيع عمل المواطن وعمل عقود خارجيه يستوجب العمل باحترافيه وان يكون لديه سجل تجاري والا لن يكون معترف به عالميا . وهي خطوه ايجابية لذلك اقترح بسماع تواجد السجل بالاضافه الي سجل منصة الاسر المنتجة . ٣. من اهم المحاول هي دعم الاسر المنتجة ب ١-٣ منتجات في استخراج البطاقه والمعلومات الغذائية او التجميلي عن المنتج مثل القيمة الغذائية مدة الصلاحيه الخ بالتعاون مع هيئة الغذاء والدواء ومع المختبرات المرخصة مثل آدك اما مجانا او بسعر رمزي مثلا ١٠٠-٣٠٠ ريال للمنتج الواحد حيث هذه من اهم الخطوات السلامه وكذلك قبل المشاركة في معارض او تسويق داخلي او خارجي . واخيرا شكرا لجهودكم الجباره وهذه اللائحة التي تحفزنا على العمل والعطاء وفتح الوظائف لابناء هذا الوطن باذن الله</p>

<p>توضيح: الجمعيات والمؤسسات الأهلية شركاء للبنك في تقديم الخدمات للأسر المنتجة وقد تم إشراكهم في ورش عمل إعداد الدليل الإجرائي وهناك تواصل مستمر لجمع ملاحظات وعكسها على الدليل الاجرائي.</p>	<p>مناسب الا انه يوجد شروط صعب تحقيقها على الجمعيات</p>
<p>توضيح: الجمعيات والمؤسسات الأهلية شركاء للبنك في تقديم الخدمات للأسر المنتجة وقد تم إشراكهم في ورش عمل إعداد الدليل الإجرائي وهناك تواصل مستمر لجمع ملاحظات وعكسها على الدليل الاجرائي.</p>	<p>يحتاج لتبسيط وتسهيل شروط الحصول على الخدمات من قبل الجمعيات</p>
<p>توضيح: الأسر المنتجة أحد أنماط العمل الحر والدليل الإجرائي خاص بالأسر المنتجة خاص بتفسير لائحة تنظيم الاسر المنتجة.</p>	<p>مناسب لكن يحتاج للمزيد من الأنشطة المتعلقة بالعمل الحر</p>
<p>توضيح: بتوافر في البنك إدارة متخصصة لتطوير البرامج والمنتجات الموجهة للأسر المنتجة.</p>	<p>من المهم ان يكون للبنك مركز أبحاث يساهم في تطوير هذا القطاع ولا يكتفي البنك بتسجيل العاملين في هذا المجال فقط مركز الأبحاث يشمل تطوير الإجراءات الإدارية والمنتجات بما يتناسب مع احتياجات المجتمع وما وصلت اليه التنمية في المجتمع</p>
<p>توضيح: تم البدء في ذلك من خلال إطلاق المنصة الوطنية للأسر المنتجة</p>	<p>تحتاج تحويل هذا الدليل لمنصة للتعامل وسهولة التواصل</p>

الإجراءات التي تم اتخاذها

- لم تتضمن المرئيات أي ملاحظات جوهرية وسيتم استكمال الإجراءات النظامية مع الأخذ بالإجراءات التالية:
 - عرض مقترح فتح محلات في واجهة المنازل على الجهة المشرعة لذلك (وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان) خلال نهاية الربع الأول من ٢٠٢٢ م.
 - سيتم دراسة وتطبيق التغيير الموسمي للأنشطة من خلال المنصة في حال موافقة الجهات الحكومية المشرفة الممثلة في اللجنة الدائمة للأسر المنتجة على المقترح في الإصدار القادم والمقرر إنجازه في الربع الأول من ٢٠٢٢ م.
 - سيتم إتاحة منافذ البيع من خلال منصة الاسر المنتجة خلال الربع الثاني من العام ٢٠٢٢ م.

نهاية التقرير يتم إضافة البند التالي:

إخلاء المسؤولية: تم إعداد تقرير ملخص المرئيات من قبل الجهة الحكومية الطارحة للمشروع، على أن المرئيات والملاحظات الواردة في التقرير لا تمثل وجهة نظر المركز الوطني للتنافسية.

البيانات التي سيتم نشرها على المنصة.

البيانات التي لن يتم نشرها على المنصة.